الدول التي امتنعت عن التصويت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية (وضمنها تلك التي تتظاهر بالسعي لعقد المؤتمر !)، باستثناء اليونان واسبانيا اللتين صوّتتا الى جانب القرار (**المصدر نفسه**).

وفي قرار آخر، دعت الجمعية العامة لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف المضي قدماً في برامجها ومتابعة الوضع حول تطورات القضية الفلسطينية. كما دعت السكرتير العام للأمم المتحدة الى تزويد اللجنة بكل ما تحتاجه من موارد لمواصلة اعمالها. وطالبت الجمعية دائرة الاعلام في المنظمة الدولية بمواصلة اصدار معلومات وبيانات حول القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

كذلك، تبنّت الجمعية العامة جملة قرارات أخرى حول القضية الفلسطينية، نددت فيها بالممارسات القمعية الاسرائيلية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة، مؤكدة ان هذه الممارسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقوانين والاعراف الدولية. وطالبت الجمعية العامة اسرائيل بالاستجابة لمبادىء القانون الدولي والتخلي عن سياسة القمع ودعتها الى اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين الذين زُجَّ بهم في السجون الاسرائيلية بدافع مقاومة الاحتلال، لأن ذلك ينطلق من مبدأ تحرير اراضيهم المغتصبة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

ونددت الجمعية، ايضاً، بأساليب التعذيب الاسرائيلية التي تمارس على المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، مؤكدة ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب تنطبق على اهالي الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس، وطالبت اسرائيل بالكف عن عمليات نقل واعادة توطين سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، والتوقف عن تدمير منازل السكان العرب في الاراضي المحتلة، مشددة على حقهم الثابت في العودة والسكن في منازلهم (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، دعت الجمعية العامة الى عزل اسرائيل، اقتصادياً ودبلوماسياً وعسكرياً، ووصفتها بأنها دولة غير محبّة للسلام؛ واعتبرت الاشراف الاسرائيلي على مدينة القدس اجراء لاغياً وباطلاً، وكأنه لم يكن (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٦).

وفي الوقت الذي كانت الجمعية العامة تناقش القضية الفلسطينية، انعقد مجلس الامن الدولي، بصورة طارئة، للبحث في تطورات الاوضاع في الضفة والقطاع المحتلين، وذلك بناء على طلب تقدمت به زيمبابوي، بصفتها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، دعت فيه الى فرض عقوبات على اسرائيل (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ١٩٨٦/١٢/٢٠). وقد دان المجلس، باغلبية ١٤ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، اقدام اسرائيل على قتل وجرح طلاب فلسطينيين في جامعة بيرزيت، ودعاها الى الالتزام الحرفي باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١٠).

محمود الخطيب